نظرة إلى المستقبل .. التخطيط .. وتحديد الأدوار*

مهندس استشارى صلاح حجاب**

قام الشباب بثورة ٢٥ يناير عندما تصور كثيرون وروج لهم أيضا كثيرون من الإعلاميين وممن كان يطلق عليهم النخب (المثقفة العالمة ببواطن الأمور) أنه ليس هناك أفضل مما كان .. وتأكد نجاح الثورة بسقوط النظام السابق.. وتشكل نظام جديد مؤقت لتسيير الأمور والإعداد لنظام جديد دائم يؤكد سيادة الشعب ويكون كما تعلمنا – فعلا – مصدر السلطات،،، وتتشكل في ضوء هذا النظام الجديد إن شاء الله دولة تتكامل فيها الأدوار.. دور الحكومة ودور الشعب.. الحكومة التي يختارها الشعب والتي تقبل أن تتخلص من نمط السلطة المتسلطة أو الحكومة المتحكمة وتكون في خدمته والشعب الذي يتحول في ضوئها من مفعول به دائما إلى فاعل من أجل حاضره ومستقبله ومستقبل أجيال قادمة وقد ظهر ذلك التوجه الإيجابي في الإقبال على المشاركة في استفتاء تعديل الدستور.

* ولا بد أن نتفق جميعاً أن مصر قبل ٢٥ يناير لم تكن كلها سلبيات ولم تكن بهذا السواد الذي نقرأ كثيرا منه هذه الأيام .. ودورنا جميعا الآن – مهما اختلفت آراؤنا – أن نعظم في مستقبل أيامنا من الإيجابيات – مهما قلت – ونتخلص من السلبيات – مهما كانت كثيرة وكبيرة – ويكون ذلك بالتحليل الأمين لكل منها.

* ومصر الماضي والحاضر والمستقبل لا يختلف أحد فى أن قيمتها في المكان والسكان.. هذا المكان بقيمته الجغرافية وما يحتويه من حقائق تؤكد عبقرية المكان وما فوق أرضه وما تحتها مما أمكن مع العلم الحديث وتقنياته التعرف على كثير منها .. وسكان هذا المكان بما اكتسبوه من هذا المكان بكل معطياته .. وما تراكم فوقه من ثقافات وحضارات كلها ذابت فوق المكان لتشكل واقعا سكانيا له خصائصه المتسقة مع التاريخ والجغرافيا ..

* ومن تحليل الماضي والحاضر وواقعنا الجديد.. الجاد .. الإيجابي .. يمكننا أن نتفق على رؤية مستقبلية يمكن تحقيقها في أمد زمني ممكن – هذه الرؤية يجب أن نتفق جميعا عليها من خلال طرحها في وسائل الإعلام الواعي وجلسات الاستماع للشرائح المختلفة من المجتمع .. وبعدها يقوم المتخصصون في كل قطاعات الدولة بتصور لخطط تنفيذية يمكن من خلالها وتكاملها تحقيق هذه الرؤية في أمد زمني محدد ..

وأذكر هنا في مجال التخطيط المستقبلي مقولة للأستاذ الدكتورالسيد ياسين(في مجال التخطيط المستقبلي لأي مجتمع تحتاج إلى التأويل الصحيح

* تم نشر هذه المقالة فى جريدة العالم اليوم بالصفحة الرابعة بتاريخ ٢٠١١/٤/٣
**Email : main@saleh-hegab.com

للماضي، والفهم العميق للحاضر، والرؤية الإستراتيجية للمستقبل).

المهم ..عندما تتكامل الخطط القطاعية ويتشكل في ضوئها خطة عامة يلزم أن تتوافر لها الآليات المادية والبشرية والمكانية خلال المرحلة الزمنية المحددة لتحقيقها كما يلزم أن تتوافر لها آلية المتابعة الحكومية والشعبية التي تضمن متابعة تحقيقها في الأمد الزمني للخطة .. بما في ذلك ما قد يلزم من تصحيح خلال فترة الخطة ليكون تحقيق الرؤية المستقبلية على أفضل صورة ممكنه ..

* وبهذه المناسبة فقد كان في مصر وزارة تحمل إسم (التخطيط) ثم تعدل الإسم عام ٢٠٠٥ ليكون وزارة التنمية الاقتصادية وفى نهاية عام ٢٠٠٦ أصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل المجلس الأعلى للتخطيط ويكون مقرره وزير الدولة للتنمية الاقتصادية ولم يجتمع هذا المجلس مرة واحدة منذ إنشائه .. وما نحتاجه حاليا ومستقبلا أن تكون هناك جهة مسئولة عن التنسيق بين الخطط القطاعية وتجميعها فى خطة قومية تحقق الرؤية المستقبلية وكما ذكرت ضرورة أن تتوافر لها الآليات البشرية والمادية وتتحدد معها مسئوليات المتابعة.. وقد تضمنت تشكيله وزارة تسيير الأعمال الحالية وزارة للتخطيط والتعاون الدولي .. وذلك مؤشر على الاقتناع بعودة تكامل التخطيط مركزيا ومحليا وقطاعيا.. وهذا المنهج العلمي الصحيح لمحاولة تحقيق الرؤية المستقبلية للمكان (مصر) والسكان (شعب مصر) أمر مطلوب ..

* وحتى لا نبدأ من فراغ ونخترع العجلة في كل مرة .. فلدينا مجموعة من الخطط التنموية المكانية الإقليمية التي يمكن أن تتحقق من خلالها التنمية بمفهومها الأشمل، تم مناقشة بعضها على المستوى التشريعي وكل ما يلزم إعادة قراءتها فقد تصلح للتنفيذ مع توفر الآليات اللازمة لها وقد يحتاج بعضها للتحديث ..

كذلك لدينا الكثير والكثير جدا من أوراق بحثية تطبيقة أنتجتها المجالس القومية المتخصصة التي تضم عقول مصر.

* وقد علمت أنه بالرغم من حريق مقر المجالس القومية فإن حريق مجلس الشورى كان درسا لهم فتحولت بحوث هذه المجالس إلى أسطوانات مدمجة محفوظة بعيدا عن مقر المجالس المحترقة ..

* كذلك لدينا العديد من البحوث التطبيقية التي أنتجتها المراكز البحثية التطبيقية النوعية في جميع المجالات والتي لم تأخذ طريقها للتطبيق في مجالات الإنتاج المختلفة صناعيا وزراعيا.

* في تصوري أن أحد مهام وزارة تسيير الأعمال – ونحن نستعد لنظام دائم على أسس علمية – أن نجمع ما لدينا من خطط سابقة – لم تنفذ – وأوراق بحثية تطبيقية في كافة مجالات حياتنا.. ونعيد قراءتها لنضع من خلالها الخطة التي تحقق الرؤية المستقبلية التي تستحقها مصر المكان والسكان ونعد في ضوء كل ذلك الخطة التنموية الشاملة والخطط القطاعية والتي نوفر لها الآليات والمتابعة ولنبدأ في تنفيذها مع إطلاق صافرة البداية بعد تشكيل المؤسسات التشريعية والسياسية إن شاء الله.

*واليوم .. ونحن نحلل بأمانه بعض ما كان قبل٢٥ يناير

يمكننى أن أقول أن من أهم أسباب عدم إحساس المجتمع ببعض الإيجابيات – بجانب عدم الذكاء

السياسى الإجتماعى – هو ما وصفتَه يوما بأن ماكينة العمل التنفيذى كانت قد تفككت وأن دليل التشغيل كان قد ضاع .. وكل من يجد مسمارا كان يربطه .. فقد يثبت جزءا من الماكينة وقد يفسد جزءا .. وكثير منها بِنيات طيبة وطريق جهنم مفروش بالنيات الطيبة.

وكتلخيص لواقع كنا نعيشه فإن حركة المجتمع حكومة وشعبا كانت مختلطة دون دليل عمل.. وكانت الحركة فى معظمها فوقية تحتية ولا توجد حركة منتظمة تحتية فوقية .. كما لا توجد علاقات عرضية تؤكد تكامل الآداء .. ولم يكن هناك تفعيل لمسئوليات محددة .. كما لم يكن هناك تفعيل لأدوار محددة (خاصة دورى الحكومة .. والشعب) تتكامل أداءا ومتابعته ليصل المجتمع من خلال الأداء المتناغم المتكامل إلى أهداف متفق عليها ..

* ولعل البعض منا لازال يذكر أن المجتمع المصرى .. فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ترك مسئولية الأداء للحكومة بصورة مخلة .. ثم فى بدايات عهد الرئيس السادات بدأنا عصر ما سمى بالإنفتاح الإقتصادى الذى إنتهى فيما قبل ثورة ٢٥ يناير إلى شبه تخلى الحكومة عن أداء دورها الإجتماعى الواجب.

* والآن .. وفى ضوء الدروس المستفادة خلال ٦٠ عاما مضت يلزم أن تتحدد الأدوار وتتكامل، وفى تصورى أن دور الحكومة فيما هو قادم من أيام يتحدد فى أربعة مِيمَات... مُخطِّط... مُمكِّن...مُحفِّز... مُراقب. ودور الشعب المشاركة الإيجابية فى تشكيل الرؤى التى يتم وضع الخطط لتنفيذها .. بجانب إيجابيته فى المشاركة الإستثمارية .. ثم المتابعة للتحقق من أن ما خُطط وتوفرت له الآليات المادية والبشرية يتم تنفيذه خلال الأمد الزمنى المحدد بالخطة .. كذلك دور قطاع من الشعب فى المشاركة الإستثمارية مع الحكومة فيما تمكنه الحكومة له من مشروعات ليؤدى دوره المرسوم والمخطط له فى الغرض والأمد الزمنى الذى تم تمكينه فى ضوئه.

* ونعود إلى دور الدولة والمِيمَات الأربعة السابق ذكرها .. ولنجعل التصور أكثر وضوحا.. فلو تكلمنا عن التنمية العمرانية مثلا بمفهوم العمران الأشمل من زراعة وصناعة وسكن وبنية تحتية..إلخ .. فأرض مصر ملك لشعب مصر .. وهى وديعة لدى جهات حكومية متعددة. وكما قلت من قبل فإن أى خطة تنموية عمرانية تستهدف تحقيق تنمية تأخذ فى الحسبان معطيات المكان والسكان فى أمد زمنى محدد وبالتالى عندما تتوفر لدى الحكومة قاعدة البيانات اللازمة للتخطيط فهى تقوم بإعداد مخطط التنمية المطلوب عن طريق أجهزتها أو تحت إشرافها .. والذى قد يتطلب الإستماع إلى رؤى الشعب قبل إعتماده .. وهنا يكون لدى الحكومة مخطط معتمد متفق عليه من الحكومة والشعب لتحقيق أهداف محددة يتوفر لها الآليات اللازمة البشرية والمادية خلال الأمد الزمنى المحدد لتحقيقها .. كما تتحدد ضمن هذه الآليات أدوار الأداء ويأتى بعد ذلك دور الدولة فى تمكين آليات التنفيذ طبقا لما تقرر فى الخطة من أدوار فَتُمكن من تخصص له الأراضى (مثلا) من خلال الجهات صاحبة الولاية عليها طبقا لسياسة تصرف تتضمنها خطة التنمية المعتمدة هذه السياسة قد تتضمن محفزات لمن تخصص له الأرض طبقا لنوعية إستعمالها المقرر تخطيطيا حتى يتحقق الهدف من التخطيط ولا يعنى ذلك توقف دور

الدولة بأن مكنت من سيقوم بدور تنمية الأرض للغرض المخططة من أجله ولكن دورها ممتد فى أن تتابع وتراقب بأن القائم بالتنمية يقوم بها دون إنحراف وفى الوقت المحدد المستهدف فى خطة التنمية .. وبذلك تكون الدولة قد قامت بدور المُخطط ... المُمكن .... المُحفز .... المُراقب. ويكون دور الشعب معها الإستجابة وإحترام ما تتضمنه عقود التمكين ... ليصل المجتمع من خلال تحديد الأدوار إلى تحقيق ما تستهدفه خطط التنمية المستقبلية.

تحديد الأدوار ضرورة لحسن الأداء وعدم تحديدها تضيع معه المسئوليات ولا يتم من خلال ما يخطط ما نرجوه لمصر بعد ٢٥ يناير مصر المكان والسكان ..